

## رؤساء أقسام بمرتبة وزير في الأردن

شاكر رفايعه  
كاتب أردني



وارتفاع معدلات البطالة وتراجع فرص الاستثمار.

ومع ذلك أعيد ترتيب هذا كله بين عشية وضحاها وتبدلت رؤية الوزير وبرنامجه ووعوده وتسلم الأمر وزير آخر. سبق أن أقبل وزراء حكومية بعد مدة وجيزة من تعيينهم، لكن وزير العمل السابق، الناشط على وسائل التواصل الاجتماعي، اختار الاستعراض الذي تجلت من خلاله هامشية منصب الوزير في عيون الأردنيين وفي إستراتيجيات الحكومة أيضا.

أعلن الوزير السابق استقالته على فيسبوك ونشر صورة عن رسالة الاستقالة التي قالت الحكومة إنها علمت بها من وسائل التواصل الاجتماعي. في اليوم التالي نشر الوزير السابق أيضا مقطع فيديو تمتزج فيه أسباب الاستقالة مع عبارات الولاء للملك عبدالله الثاني ومقاطع أغنية وطنية وأبيات من الشعر النبطي. الاستعراضات مهمة للوزير الذي يحظى بمتابعة واسعة على مواقع التواصل وربما تبادر إلى ذهنه أن الوزراء ياتون ويذهبون في ما يشبه الاستعراضات أيضا. فليكن ذلك.

الوزير الذي قال إن سبب استقالته هو إبعاده عن ملف الاستثمار وتقليص موازنة وزارة العمل، ألم يكن قادرا على كظم غيظه لفترة أطول من ساعات أو أيام وإيجاد طرق بديلة ومعقولة لتحقيق ما يريد؟ اليس من الأولى التركيز على الاستقرار الحكومي والبلد تواجه أزمة صحية نالت من الاقتصاد والهش واثارت توترات اجتماعية؟ بصرف النظر عن طبيعة الخلاف نفسه، إلا أن ما أحبط به وما انطوى عليه يؤكد أن كل الحكومات تعمل بشكل متشابه وتلقائي وضمن مسار مرسوم ولا توجد نكهة مميزة لحكومة دون أخرى.

السياسة الخارجية يحددها العالم الأردني وليست ضمن المهام التقليدية للحكومات في العقود الأخيرة على الأقل. المالية العامة التي تماشى مطالب المقرضين والمانحين مرهقة بالعجز المزمن ومنقطة بالديونية الكبيرة، وتقوم أساسا على القروض والمساعدات الخارجية والضرائب والرسوم. من المفترض أن ينعكس الخلاف بين الوزير السابق ورئيس الحكومة على خطط وزارة العمل. وهذا ما لن يحدث سواء مع هذه الوزارة أو مع حقيبة الداخلية التي تعاقب عليها أربعة وزراء في الأشهر القليلة الماضية.

لا يوجد ملمح للحياة السياسية في الأردن أكثر ظهورا من تغيير الحكومات والوزراء في ظل حالة الضعف أو الإضعاف التي يعيشها البرلمان والغياب شبه التام للأحزاب عن المشهد العام. موجة التغييرات الوزارية الأخيرة توحى بالصرامة والحزم خصوصا في ما يرتبط بإدارة ملف الوباء، وقد تغطي دفعة من ياملون بان تمثل سابقة أو تحريكا للمياه الراكدة أو علاجا لكثرة تغيير الحكومات، إلا أن أوضح ما فيها شاهده الأردنيون على الشاشات، ما دام الطريق مرسوما على نحو مسبق لكل الحكومات وهذا من الخصوصيات الأردنية، فما الذي يمنع من تغيير الوزراء في أي وقت ولأي سبب، مظلما يحدث مع رؤساء الأقسام التنفيذيين في شركة مثلا؟



## هل انتهت الحرب في ليبيا بتعهدات الدببية؟

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي



الرهان يبدو كبيرا على حكومة المهندس عبدالحميد الدببية.

سواء داخل ليبيا أو خارجها، في أن تكون في مستوى التحديات المفروضة عليها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وعلى رأسها طي صفحة ميراث عشر سنوات من الفوضى والصراعات والخراب والفساد والانقسام السياسي والعسكري والإداري وانهايار منظومة الخدمات، رغم أن العمر الافتراضي للحكومة الجديدة لن يتجاوز عشرة أشهر.

أول ما يدعو إلى التفاؤل أن الدببية ومنذ انتخابه في ملتقى جنيف في الخامس من فبراير الماضي قدم خطابا جامعا استند فيه إلى روح الوطنية الليبية، وعبر فيه عن تطلعات أبناء وطنه إلى الأمن والاستقرار والوحدة واستعادة سيادة الدولة وإخراج القوات الأجنبية المرتزقة وتوفير الخدمات الضرورية للمواطن بعد سنوات من المعاناة على كل الأصعدة وفي جميع المجالات والمناطق.

من أبرز تعهدات الدببية القطع مع زمن المواجهات الميدانية، وبالتالي نهاية زمن الحرب وبدخول مرحلة السلام، فالليبويون لن يتقاتلوا مجددا، والمستقبل سيكون بلا حروب وفق قوله، وهو طموح شعبي عام وهدف أصمى وأمل إقليمي ودولي وأهم نقطة في قائمة أولويات خارطة الحل السياسي، وعماد اتفاق جنيف للجنة العسكرية المشتركة المبرم في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي.

ولكن هل انتهى زمن الحرب فعلا كما جاء في وعد أقرب إلى الرجاء على لسان الدببية؟ مبدئيا لا أحد يستطيع أن يجزم بذلك، لاسيما أن الميليشيات لم تحل والسلاح المنفلت لم يجمع والمرتزقة لم يغادروا البلاد، والتقسيم الفعلي للثروة والنفوذ والمصالح لم يتم بعد، والمصالحة الوطنية الشاملة لم تعلن، ولا يوجد ما يشير إلى قرب البدء في تكريسها كإمر واقع. الحروب في ليبيا خلال السنوات العشر الماضية كانت مرتبطة بحسابات جهوية وقومية داخلية وبمصالح حزبية وأيديولوجية مرتبطة بمحور خارجي، معركة فجر ليبيا مثلا جاءت كرد فعل على هزيمة الإخوان في انتخابات يونيو 2014، وزعيم حزب العدالة والبناء محمد صوان اعترف بان الجماعة كانت وراء اندلاعها، ومعركة "الكرامة" فرضها تغول الجماعات الإرهابية والسعي

إلى تمكينها من الحكم ضمن مخطط كان يتجاوز ليبيا إلى المنطقة ككل على أساس إعادة توطين الإرهاب في بيئته الأصلية، ومعركة طرابلس 2019 جاءت بسبب تراجع فايز السراج عن اتفاق أبوظبي مع قائد الجيش خليفة حفتر بدفع مباشر من قطر وتركيا. ولعل الدببية كان شجاعا عندما دعا مدينته مصراتة إلى التخلي عن منطق الهيمنة ومحاولة السيطرة على ليبيا بسلاح الميليشيات لأن النتيجة كانت عكسية وأدت إلى أن المدينة الرائدة في مختلف المجالات أصبحت مرفوضة من قبل أغلب الليبيين، وبالمقابل كان السراج يتلاعب بمصالح البلاد عندما عمل على تكريس سلطته وحماية نفوذه بالاعتماد على الميليشيات وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وصولا إلى تمكين أمراء الحرب من مناصب سيادية في حكومة الوفاق، وهو ما أدانته أغلب المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج. إن أخطر ما قد تواجهه ليبيا مستقبلا هو العودة إلى مربع الصراع الدموي بسبب ميليشيات لن تقبل بسهولة التنازل عن الامتيازات التي جعلت منها قوى فاعلة على الأرض ومؤثرة في القرار السياسي وتوزيع الوظائف وتقسيم الاعتمادات والموارد المالية، وفي إدارة الاقتصادات المحلية لمناطقها في غرب البلاد عن طريق التهريب والإتجار بالبشر ووضع اليد على المؤسسات المحلية، إضافة إلى أن تلك الميليشيات تضم في صفوفها بعضا ممن سبق لهم التورط في جرائم لا تسقط بالانقضاء، ومن صدرت في حقهم بطاقات ضبط من القضاء الليبي والقضاء الدولي، إضافة إلى العناصر الإرهابية وخاصة منها تلك المرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة والتي كانت فرت من المنطقة الشرقية أو من سرت بعد انهيار الجماعات التي كانت تنتمي إليها قبل أن تلتحق بميليشيات المنطقة الغربية وتستمر بغطائها التنظيمي والاجتماعي أمام صمت حكومة الوفاق التي استفادت منها في حربها مع الجيش. ثم إنه وفي الوقت الذي تسعى فيه السلطات الجديدة إلى الدخول بالبلاد في مرحلة الحل الأمني والسياسي وتجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لا تزال ميليشيات مصراتة تعرقل فتح الطريق الساحلية بين شرق البلاد وغربها، فيما لا تزال ميليشيات طرابلس



تتنافس على السيطرة على المربعات الأمنية بالعاصمة، وميليشيات الزاوية تستعرض قوتها كلما سحنت الفرصة، وحوالي 20 ألف مرتزق أجنبي وفق تقديرات الأمم المتحدة يسرحون ويمرحون على أراضي ليبيا، مع قواعد تركية معلنة في مصراتة والخمس والوطية وطرابلس، وكل هذا يضع الحل السياسي على كف عفريت يتخفى في جلباب المصلحة التي تحرك القوى الداخلية والخارجية، وعلى رأسها صابير النفط ومفاتيح الخزنة وخارطة الموقع الإستراتيجي المؤثر للبلاد.

بمعنى آخر، إن نهاية الحرب في ليبيا لا تكون إلا بتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية الذي لن يتحقق إلا بحل الميليشيات وجمع السلاح وإجلاء المسلحين الأجانب سواء كانوا من قوات نظامية أو مرتزقة، والتي لن تتحقق بدورها إلا بقرار دولي صارم وناقد، وغير قابل للمراوغات السياسية والحسابات الضيقة للعواصم الخارجية، ولو بالعودة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي لا تزال ليبيا خاضعة له منذ العام 2011.

لا شك أن حديث الدببية عن انتهاء مرحلة تقاتل الأشقاء من أبناء الوطن الواحد يعبر عن نوايا صادقة ولا يمكن التشكيك فيها انطلاقا من مرجعيته كرجل أعمال ناجح يعرف أن لا نماء للاقتصاد والمال والأعمال دون أمن واستقرار، وكليبي عاش في بلاده قبل 2011 وكان يمارس وظيفته من داخل أجهزة الدولة ولم يكن ناشطا ضدها من أصدقاء المعارضة في العواصم الأجنبية، وهو ليرالي بالأساس ولا يخضع لمشاريع



أخطر ما قد تواجهه ليبيا مستقبلا هو العودة إلى مربع الصراع الدموي بسبب ميليشيات لن تقبل بسهولة التنازل عن الامتيازات التي جعلت منها قوى فاعلة على الأرض ومؤثرة في القرار السياسي